الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء
الأمين العام

بيروت، في:٢٠٢٣/٠٥/٢٩
رقم الصادر: ٥١٦/م.ص.

جانب السيد وزير العدل

الموضوع: عقد اتفاق بالتراضي مع محاميين فرنسيين لمعاونة رئيس هيئة القضايا في الدعوى المقدمة من الدولة الفرنسية أمام قاضية التحقيق الفرنسية في ملف انا كوساكوفا ورفاقها.

المرجـــع: قرار مجلس الوزراء رقم ٣٥ تاريخ ٢٠٢٣/٥/٢٦.

بالإشارة إلى الموضوع والمرجع أعلاه،

بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٢٦ قرر مجلس الوزراء تكليفكم، وبالسرعة الممكنة ووفقاً للأصول، تقديم أسماء جديدة لمحامين فرنسيين للتعاقد معهم لمعاونة رئيس هيئة القضايا في الدعوى المقدمة من الدولة الفرنسية أمام قاضية التحقيق الفرنسية في ملف انا كوساكوفا ورفاقها، وذلك لعدم توافر معلومات وافية وواضحة حول الأسماء المرفوعة،

وأنه رغم ما شاب الطلب المقدّم من قبل الوزارة بهذا الخصوص من ثغرات قانونية لاسيما لناحية مخالفة الشكليات التي نص عليها القانون (المادة /١٩/ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٩٨٣/١٥١ والمادة /٥/ من المرسوم رقم ١٤٨٠١ تاريخ ٢٠٠٥/٦/٢٠) لجهة ضرورة وجود اقتراح حول الأسماء من قبل مدير عام وزارة العدل،

وأنه نظراً لحساسية المسألة المعروضة لتعلقها بحقوق الدولة، وفي ضوء غيابكم عن حضور جلسات مجلس الوزراء، قرر السيد رئيس مجلس الوزراء دعوة السيد مدير عام وزارة العدل لحضور الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٢٦ في محاولة لاستدراك النواقص في الطلب المرفوع من قبلكم، وبالفعل فقد جرى خلال الجلسة استدراك تلك النواقص، الا أن النقاش بين السادة الوزراء انتقل للبحث في الإسمين المرفوعين من قبل الوزارة بعيداً عن الشكليات المفروضة قانوناً والتي جرى تجاوزها بفعل خطوة السيد رئيس مجلس الوزراء بدعوة مدير عام الوزارة على الوجه المعروض،

وتبيّن أنه بخلاصة النقاشات في مجلس الوزراء، لم يقتنع السادة الوزراء بالأسماء المرفوعة من قبلكم لعدم توافر معلومات وافية وواضحة حولها في الملف لاسيما وأنكم لم تحضروا تلك الجلسة للمناقشة في هذه المسألة معهم فتقرر تكليفكم، وبالسرعة الممكنة ووفقاً للأصول، تقديم أسماء جديدة،

وبالتالي، يظهر مما تقدم، أن النقاش تجاوز البحث في مدى قانونية الطلب المرفوع من قبلكم على الوجه المشار اليه أنفاً، وأصبح محصوراً بالأسماء المقترحة لتمثيل الدولة اللبنانية،

وعليه، وحفاظاً على مصلحة الدولة والحرص على صيانة حقوقها،

وبدل إطلاق النقاش في الإعلام ومن خلال مؤتمرات صحفية للدفاع عن قانونية الطلب المرفوع من قبلكم وهو أمر تمّ تجاوزه وأضحى خارج النقاش وفقاً لما هو مبيّن أنفاً،

ولكون النقاش أمسى محصوراً حول المحامين المقترحين والواجب إعطاء الصيغة النهائية لعقودهم بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء وفقاً لما تنص عليه المادة الأولى من المرسوم رقم ١٤٨٠١ تاريخ ٢٠٠٥/٦/٢٠،

ووضعاً للأمور في موقعها الدستوري والقانوني الصحيح والحفاظ على مصلحة الدولة العليا،

وبناءً لطلب السيد رئيس مجلس الوزراء،

فإنه يبلغكم أنه بصدد الدعوة إلى جلسة عاجلة وطارئة لمجلس الوزراء وعلى جدول أعمالها بند وحيد يتعلق بموضوع الاتفاق بالتراضي مع محاميين فرنسيين لمعاونة رئيس هيئة القضايا في الدعوى المقدمة من الدولة الفرنسية أمام قاضية التحقيق الفرنسية في ملف انا كوساكوفا ورفاقها، وهو يدعوكم لحضورها للتباحث والنقاش مع السادة الوزراء حول هذه المسألة وليقرر مجلس الوزراء في ضوء هذه النقاشات ما يراه مناسباً في هذا الصدد.

القاضي محمود مكيّه

أمين عام مجلس الوزراء